

وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY



النشرة الصباحية

الجمعة، 10 مارس 2023 |

أخبار الطاقمة



وزير الطاقة: الكفاءة أساس القبول للعام المقبل بجامعة «البتروول والمعادن» أهوان الأسمرى-الظهران

اليوم

أكد صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن سلمان بن عبد العزيز، وزير الطاقة رئيس مجلس أمناء جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، في أثناء حفل تخرج طلاب الجامعة للدفعة الثالثة والخمسين، أن القبول في الجامعة للعام القادم سيكون على أساس القدرات والكفاءة.

وأشار صاحب السمو الملكي إلى أنه سيجري القبول أيًا كان العدد من الإناث والذكور، موضحًا أنه يجري البحث عن جميع الحلول والسبل الممكنة لتعزيز دخول الطلبة إلى الجامعة.

شروط القبول بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن

صاحب السمو الملكي أكد توفير الخدمات المناسبة التي تمكنهم من أن يركزوا على العملية التعليمية أولاً وأخيراً.

كان صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن سلمان بن عبد العزيز وزير الطاقة، في مكتبه بالرياض قد عقد اجتماعاً مع نائب رئيس المفوضية الأوروبية فارنز تيميرمانز، ومفوضة الاتحاد الأوروبي للطاقة كادري سيمسون، لاستعراض علاقات التعاون.



واردات بكين تتسارع بأمل انتعاش إمدادات الوقود لأكبر المستهلكين

الجيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

كانت أسعار النفط في حالة ثبات أمس الخميس، حيث أدى السحب الأكبر من المتوقع لمخزونات الخام الأميركية، والآمال بشأن قوة الطلب في الصين، إلى مواجهة المخاوف من أن تؤدي الزيادات الشديدة في أسعار الفائدة الأميركية إلى إبطاء النمو الاقتصادي وانخفاض استهلاك النفط.

ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت سنناً واحداً إلى 82.67 دولاراً للبرميل، بينما استقرت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي عند 76.66 دولاراً للبرميل.

انخفض كلا المعيارين بين 4٪ و 5٪ خلال اليومين الماضيين. وسجلا أكبر انخفاض يومي لهما منذ أوائل يناير يوم الثلاثاء بعد تصريحات رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي جيروم باول بأن البنك المركزي سيحتاج على الأرجح إلى رفع أسعار الفائدة أكثر من المتوقع استجابة للبيانات القوية الأخيرة.

وقال سوفرو ساركار، كبير محللي الطاقة في بنك دي بي اس: «لا تزال أسعار النفط تحت تأثير نبرة باول المتشددة مؤخراً، واحتمال زيادة 50 نقطة أساس أخرى بدلاً من 25 نقطة أساس واحدة». وأضاف «ستقع أسعار النفط في شد الحبل بين المعنويات المحيطة برفع أسعار الفائدة واستهداف التضخم من ناحية، وإعادة فتح الصين من ناحية أخرى لجزء كبير من العام، على الأقل في النصف الأول».

في حين تراجع واردات الصين من النفط الخام بنسبة 1.3٪ في أول شهرين من عام 2023 عن العام السابق، أشار المحللون إلى تسارع الواردات في فبراير كدليل على انتعاش الطلب على الوقود بعد أن ألغت بكين ضوابط فيروس كورونا. وفي مؤتمر سيراوويك في هيوستن يوم الثلاثاء، قال الأمين العام لمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) إن طلب الصين على النفط سيرتفع ما بين 500 ألف إلى 600 ألف برميل يومياً في عام 2023، وإن المنظمة «متفائلة للغاية، ولكن بحذر».

في غضون ذلك، أظهرت بيانات من إدارة معلومات الطاقة الأمريكية يوم الأربعاء أن مخزونات الخام الأمريكية هبطت 1.7 مليون برميل الأسبوع الماضي، متحدياً توقعات المحللين بزيادة 395 ألف برميل وإنهاء سلسلة من زيادة المخزونات استمرت 10 أسابيع. ومع ذلك، مما زاد من مخاوف الطلب، انخفضت مخزونات البنزين الأمريكية بمقدار 1.1 مليون برميل، وفقاً للبيانات الرسمية، أي أقل من السحب البالغ 1.9 مليون برميل الذي توقعه المحللون، ونما مخزون نواتج التقطير بمقدار 138 ألف برميل، مقارنة بتوقعات سحب مليون برميل. وقالت إدارة معلومات الطاقة إن مخزونات النفط الخام الأمريكية تراجعت الأسبوع الماضي، لتكسر سلسلة من التراكبات استمرت عشرة أسابيع، بينما ارتفعت مخزونات نواتج التقطير إلى أعلى مستوى في أكثر من عام. انخفضت مخزونات النفط الخام بمقدار 1.7 مليون برميل إلى 478.5 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 3 مارس، مقارنة بتوقعات المحللين بزيادة 0.4 مليون برميل. تأرجحت تعديلات النفط الخام الأسبوعية الأمريكية غير المحسوبة بثاني أكبر معدل مسجل الأسبوع الماضي، وفقاً لإدارة معلومات الطاقة، التي عدلت بعض البيانات.

كان مزج النفط الخام وإنتاج النفط غير المبلغ عنه من الأسباب الرئيسية لأرقام التعديل المرتفعة مؤخراً في بيانات مخزون النفط الأسبوعية، حسبما ذكرت إدارة معلومات الطاقة الأسبوع الماضي. وقال بوب يوجر، مدير العقود الآجلة للطاقة في ميزوهو، «رقم التعديل هذا، لعدم وجود كلمة أفضل، هو عرض غريب. وهذا هو السبب الأساسي وراء حصولك على التعادل».

وقالت إدارة معلومات الطاقة إن مخزونات البنزين الأمريكية تراجعت بالفعل بأكثر من مليون برميل في الأسبوع إلى 238.1 مليون برميل، وانخفض الطلب على البنزين في الولايات المتحدة خلال الأسابيع الأربعة الماضية بنسبة 0.2٪ عن العام الماضي، بينما انخفض إجمالي الطلب على المنتجات في الفترة 8.4٪.

وقال جون كيلدوف، الشريك في أجين كابيتال إل إل سي في نيويورك: «إن الطلب على البنزين يتراجع مرة أخرى إلى مستويات منخفضة». وأظهرت بيانات إدارة معلومات الطاقة أن مخزونات نواتج التقطير، التي تشمل الديزل وزيت التدفئة، ارتفعت 0.1 مليون برميل في الأسبوع إلى 122.3 مليون برميل، وهو أعلى مستوى منذ يناير 2022. وفقاً للوكالة، انخفض الطلب على نواتج التقطير بنسبة 14.6٪ عن العام الماضي.

وبينت إدارة معلومات الطاقة بأن مخزونات الخام في مركز التسليم في كاشينج بولاية أوكلاهوما تراجعت بمقدار 890 ألف برميل في الأسبوع الماضي. وقالت إن تدفقات مصافي النفط الخام تراجعت بمقدار 12 ألف برميل يوميًا في الأسبوع الماضي. وارتفعت معدلات استخدام المصافي بمقدار 0.2 نقطة مئوية في الأسبوع. وذكرت الإدارة إن صافي واردات الولايات المتحدة من الخام ارتفع 2.33 مليون برميل يوميًا.

وقال إدوارد مويًا كبير المحللين في وساطة النفط، اواندا في مذكرة على الرغم من أن تقرير مخزون إدارة معلومات الطاقة سجل أول سحب للنفط لهذا العام، فإن عدم اليقين بشأن الطلب على النفط الخام على المدى القصير «يبقي أسعار النفط ثقيلة». وأضاف «إلى أن نرى إشارات واضحة على أن انتعاش الصين يكتسب قوة، تبدو أسعار النفط وكأنها تريد أن تظل ثقيلة.»

في تلك الغضون، من المتوقع أن ينمو التنقيب عن النفط البحري كثيرًا على مدار العامين المقبلين. وقالت منصة استخبارات صناعة الطاقة النرويجية، رايستاد، إن التنقيب عن النفط في الخارج سيشهد أعلى نمو له في عقد من الزمن حيث تستعد الدول لضخ مئات المليارات في مشاريع جديدة خلال العامين المقبلين.

وذكرت رايستاد أن الدول قد خصصت بالفعل 214 مليار دولار بشكل تراكمي للاستثمار في منصات الحفر والسفن ومراكز التخزين الجديدة. بطبيعة الحال، تقود دول الشرق الأوسط زمام المبادرة، وتتوقع إنفاق 33 مليار دولار على المشاريع البحرية هذا العام وحده، ولكن تأتي خلفها مباشرة أمريكا الجنوبية وأوروبا الغربية، التي تحتاج إلى كل النفط الذي يمكنها الحصول عليه بعد قطع العلاقات مع روسيا.

وقالت رايستاد إنه من المتوقع أن يمثل النشاط البحري هذا العام والمقبل 68٪ من جميع الهيدروكربونات التقليدية الخاضعة للعقوبات، وهو ما يتجاوز بكثير التفسير الهيدروجيني، الذي أنتج في السابق نصيب الأسد. على الرغم من أن الكثير من دول العالم لديها خطط كبيرة للتخلص من انبعاثات الكربون، إلا أن أحلام انعدام الانبعاثات هذه لن تصبح حقيقة لمدة 25 إلى 30 عامًا أخرى، مما يترك العديد من البلدان تعاني من نقص الطاقة وارتفاع تكاليف المرافق. في غضون ذلك، فإنهم على استعداد لزيادة الإنفاق على استخراج الوقود الأحفوري، وهو أمر لا تتورع عنه صناعة الحفر البحرية.

لذلك، أصبحت غيانا مؤخرًا موقعًا رئيسيًا للنفط البحري، وتتطلع الدولة الواقعة في أمريكا الجنوبية إلى بيع 14 كتلة حفر أخرى بالمزاد لتقليل هيمنة إكسون موبيل في البلاد. وقد أعربت شركات شل وشيفرون وبتروبراس وحفنة من الشركات الأخرى عن اهتمامها بالفعل بالكتل.

وعلى الرغم من أنه من المتوقع أن تنفق الولايات المتحدة 17.5 مليار دولار على مشاريع الحفر البحرية هذا العام، وفقًا لرايستاد، فإن المجموعات التجارية والمشرعين يقولون إن الإنتاج متأخر. في أمريكا، يأتي ما يقرب من 15% من إنتاجها النفطي من التنقيب البحري.

كانت إدارة بايدن قد أوقفت سابقًا إصدار أي عقود إيجار أخرى للتنقيب البحري، ولكن تم إلغاء التعليق لاحقًا من قبل محكمة استئناف فيدرالية. كان من المفترض أن يكون لدى وزارة الأمن الداخلية الأمريكية خطة خمسية لتأجير الأراضي البحرية لتطوير النفط والغاز منذ أشهر، لكن في وثائق المحكمة هذا الأسبوع، قال المكتب إنه لن يكون جاهزًا حتى ديسمبر. وقد أدت التأخيرات والتوقفات إلى رفع دعاوى قضائية ضد البيت الأبيض من مجموعات تجارية كبرى مثل معهد البترول الأمريكي، الذين يزعمون أن الوتيرة البطيئة تكلف الوظائف الأمريكية والوصول إلى الموارد الطبيعية.



تداعيات الحرب الأوروبية شوّعت إمدادات النفط العالمية وفاقمت أزمة الطاقة الجيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

احتدم النقاش والجدل بين تنفيذيي الطاقة في العالم في أسبوع سيراويك للطاقة في هيوستن الامريكية، حول سبل الانتقال التكنولوجي السلس للطاقة النظيفة دون الإضرار بالموارد الطبيعية للبلدان في العالم الثالث والتي لم يتسنَ لبعضها حتى الاستفادة من ثرواتها غير المكتشفة، واشتدت حدة المناقشات

في الوقت الذي تستمر فيه التداعيات السياسية للغزو الروسي لأوكرانيا قبل عام في تشويه خطوط إمداد النفط العالمية ووضع أمن الطاقة على المدى الطويل في أذهان الحكومات.

وطرح رؤساء ووزراء شركات النفط حجتهم للاستثمار في جميع أشكال الطاقة -الوقود الأحفوري والطاقة المتجددة- لتلبية الطلب المتزايد وفي نفس الوقت تسريع التحرك نحو صناعة المستقبل منخفضة الكربون. أشعلت الحرب في أوكرانيا ارتفاعاً في أسعار النفط الخام والوقود مما أدى إلى تحقيق أرباح صناعية قياسية، مما دفع الحكومة الأميركية وغيرها إلى اتهام شركات النفط الكبرى بالتربح، ودفع بريطانيا وبعض الحكومات الأخرى إلى فرض ضرائب غير متوقعة على شركات الطاقة.

تداول المسؤولون التنفيذيون في شركات النفط الكبرى والمسؤولون الحكوميون الأمريكيون الضربات علناً مرة أخرى كما فعلوا في حدث العام الماضي. بينما تواصل الولايات المتحدة والعديد من الحكومات الغربية دعوة شركات النفط لضخ المزيد، يقول المسؤولون التنفيذيون في شركات النفط الكبرى إن من واجبهم تجاه مساهميتهم تعظيم العوائد للاستمرار في صناعة تواجه مستقبلاً غير مؤكد على المدى الطويل.

يعكس مقدمو العروض هذا العام في سيراويك أيضاً الاشتباكات المستمرة حول العرض والطلب بين منظمة البلدان المصدرة للبترول وأوروبا والولايات المتحدة والتي أدت إلى ظهور بعض الوظائف الشاغرة. وتحصل كبار المديرين التنفيذيين في مجال النفط الصخري على قدر أقل من الأضواء. كما اشتبك النفط الصخري الأمريكي مع إدارة بايدن بشأن قيود التنقيب عن النفط وانخفاض الاستثمار في الإنتاج الجديد. أصبح الصخر الزيتي عاملاً أقل في الأسواق العالمية، وأصبحت التوترات بين أوبك والصخر الزيتي أقل حدة مما كانت عليه من قبل.

كما طغت شركات النفط الكبرى على النفط الصخري الأمريكي حيث تكافح الشركات مع مكاسب أبطأ ومستثمرين متشددة. ومن المتوقع أن يرتفع إجمالي إنتاج الولايات المتحدة من النفط بشكل طفيف هذا العام بنحو 600 ألف برميل يوميا، مقارنة بقفزة بنحو مليوني برميل يوميا في 2018. بينما يستمر الصراع الجيوسياسي في مكان آخر، فإن لقاء سيراويك اشتمل الابتكارات التكنولوجية في النفط والغاز الطبيعي المسال إلى جانب الطاقة الكهربائية والهيدروجين واحتجاز الكربون.

ومن وجهة نظر الرئيس التنفيذي لشركة شيفرون، مايك ويرث ان هناك وجهات نظر جديدة واستراتيجيات جديدة والنقاش حول أفضل نهج للحد من انبعاثات الكربون أثناء العمل ومخاطره على أمن الطاقة العالمي. وقال «إن الطاقة بأسعار معقولة وموثوقة، ضرورية لنوعية الحياة والتقدم البشري».

ومع ذلك، أعتقد أن مسألة الطريقة التي نتحرك بها على أفضل وجه نحو نظام الطاقة منخفضة الكربون يتم إعادة صياغتها، حيث نكتسب خبرة في تحديات دفع تقنيات تقليل الكربون الجديدة هذه»، مضيفاً «أعتقد أن المناقشة تتجه إلى انتقال أكثر توازناً وعادلة للطاقة». ومع ذلك، «أفضل أن أتحدث عن انتقال منظم، مما يعني أن الأسواق تظل متوفرة، والاقتصادات تظل قادرة على المنافسة، في حين تظل الطاقة ميسورة التكلفة للمستهلكين.

وقال ويرث «وعلينا أن ندرك حقيقة أنه مع مرور التغييرات، يمكن أن يكون الانتقال غير المنضبط مؤلماً»، وتابع، «عندما نفقد الدعم للتقدم الذي يرغب الكثيرون في إحرازه، إذا كانت الفوضى تغطي على الفائدة المتصورة، فستؤدي إلى إبطاء عملية الانتقال، وهذا ما رأيناه جزئياً في عام 2022». وقال ان نهج شيفرون هو الاستفادة من نقاط قوتها لمواصلة مشاريع طاقة الكربون المنخفضة إلى سوق متزايد.

وتعتزم شيفرون زراعة إمدادات الطاقة في كل من الطاقة التقليدية وآفاق الطاقة الجديدة، لأن الطلب على كلاهما يستمر في النمو، بحسب ويرث وأضاف «تعتزم شيفرون تقليل كثافة الكربون للطاقة التي تم إنتاجها تاريخياً وستستمر إنتاجها. ونريد بناء حلول طاقة جديدة. شيفرون ليست لاعباً كبيراً في الرياح أو الطاقة الشمسية، لأننا لا نملك إمكانيات فريدة تمكننا من التنافس مع الشركات الأخرى. هذه الشركات جيدة بشكل استثنائي في الرياح والطاقة الشمسية، لكننا لسنا كذلك». وصرح رئيس شيفرون في مؤتمر سيراويك بأن «الاستحواذ الناجح هو وسيلة أخرى تتابعها شيفرون لتنويع المواد الأولية للطاقة. لقد استحوذنا على شركة للطاقة المتجددة في عام 2022. كانت هذه المؤسسة واحدة من كبار منتجي الوقود الحيوي في الولايات المتحدة وثاني أكبر منتج للسيارات الحيوية في الولايات المتحدة أيضاً. تتمتع الشركة الجديدة المملوكة لشيفرون بقدرة هائلة على جانب المواد الأولية من العمل، مع الكفاءة العميقة في المواد الأولية التقليدية والأمواج القائمة على البترول. وتقوم الشركة بتقطير المنتج من زيوت الذرة والفاصوليا ولديها خبرة فنية/تجارية استثنائية وعلاقات تجارية ثابتة». وحول حوض بيرميان للنفط، قال ويرث إن شيفرون كان لها علاقة بعيدة عن الحوض البرمي، «وقد دفعنا ثمن هذا الدرس المستمر مع غرب تكساس». «ومع ذلك، بقينا مرنين، وفي العام الماضي أنتجت شيفرون ما يزيد عن 700,000 برميل نفط مكافئ في المنطقة ومن المتوقع أن تصل إلى مليون برميل نفط مكافئ في عام 2025. ما زلنا نتعلم». وقال المنطقة الجغرافية واسعة، والجيولوجيا غير متجانسة للغاية، لكننا نكتسب خبرة وأصبحت المنطقة أكثر فعالية على أساس سنوي. وبين ويرث، بالمقارنة مع خمس سنوات، نقوم بحفر ضعف مستويات اليوم ونتجنب ضعف عدد المراحل. وقال «تستمر إنتاجيتنا في التوسع، مع استمرار التقنية في التقدم. والتضخم قضية حقيقية، وسلاسل التوريد ضيقة، بيد أن الوصول إلى كل من المعدات والناس أمر صعب، لكننا نطور خطتنا». وحول حوض دي جي، في شرق كولورادو قال إن موقف شيفرون في هذا الحوض، جاء إلينا باستحواذ على الطاقة النظيفة في عام 2020»، تابع ويرث. «لقد تعلمنا أن نوبل كان ينفذ بنجاح عدة طرق مختلفة لمكافحة الميثان التي كانت أكثر تقدماً مما كانت تفعله شيفرون. أدى ذلك إلى تعلم كبير فيما يتعلق بالحفر والمرافق التشغيلية المكهربة. لقد ألغت هذه التقنيات عملياً، في حين أن التصميم الهندسي المبتكر، إلى جانب الأداء التشغيلي القوي، استفاد من أعمالنا في مجالات خارج كولورادو، بحسب ويرث وأضاف «لقد تعلمنا أيضاً أن بعضاً من أعظم إمكانيات عمليات الاندماج والشراء هي في كثير من الأحيان القيمة التي تأتي مع موارد الموارد البشرية المحنكة المكتسبة من الشركات التي تم شراؤها».

وفي البصمة الدولية، قال رئيس شيفرون «لقد زادت شيفرون من التركيز على توسيع نشاطها في كازاخستان لمدة 10 سنوات تقريباً»، وتابع «دخلنا البلاد مباشرة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، وأصبحت جمهورية مستقلة. كانت شيفرون أول مستثمر أمريكي كبير في البلاد ساعد في تطوير نظام الطاقة الخاص بهم، لصالح البلاد. لقد كان جيداً لشيفرون أيضاً. نحن ننتج 700,000 نפט مكافئ، ولدينا مشروع جارٍ لزيادة هذا الإجمالي إلى حوالي مليون برميل بحلول عام 2025».



آفاق طلب إيجابية للنفط مع قرب فصل الصيف .. موسم القيادة الأمريكي ينعش الأسعار أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

استمرت تقلبات أسعار النفط الخام وسط تسارع السحب من مخزونات النفط الخام الأمريكية مقابل تنامي المخاوف من الركود، في ضوء الالهجة المتشددة المستمرة لمجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بشأن رفع أسعار الفائدة. وكبح مكاسب الأسعار التوقعات الاقتصادية السلبية التي أثارها بنك الاحتياطي الفيدرالي نظرا إلى رفع أسعار الفائدة بشكل أعلى وأسرع، بينما يتوقع عديد من البنوك الكبرى عودة مكاسب الأسعار مدعومة بارتفاع الطلب في الصين والتحول الموسمي المقبل الذي قد يؤدي إلى انخفاض المخزونات الأمريكية. وقال لـ«الاقتصادية» محللون نفطيون «إن آفاق الطلب إيجابية للغاية مع اقتراب فصل الصيف وبدء موسم القيادة في الولايات المتحدة»، مشيرين إلى أهمية تحذير هيثم الغيص أمين عام «أوبك» من أن تباطؤ الطلب على النفط حاليا في أوروبا والولايات المتحدة يشكل مصدر قلق للسوق العالمية حتى في الوقت الذي تشهد فيه آسيا نموا هائلا. وأبرز المختصون تأكيد «أوبك» أن ضمان أمن الطلب في المناطق التي يؤدي فيها التضخم إلى تقليص الاستهلاك أمر بالغ الأهمية مثل ضمان الإمدادات، متوقعين أن انتعاش الطلب في آسيا سيسهم في الحفاظ على توازن السوق على نطاق واسع في النصف الأول من العام الجاري. من جانبه، ذكر هيرويوكي كينوشيتا المحلل الياباني ومختص شؤون الطاقة والمصارف أن التقلبات السعرية تستمر في التأثير في سوق النفط بشكل متواصل في ضوء دعم من انخفاض أكبر من المتوقع لمخزونات الخام الأمريكية وآمال بخصوص تعافي الطلب الصيني، ويقابل ذلك ضغوط هبوطية متمثلة في توقعات رفع مستمر في أسعار الفائدة الأمريكية، متوقعا أن تضيق السوق مع انخفاض المخزونات العالمية فيما تستمر قيود العرض في إطار تمسك تحالف «أوبك +» بالحفاظ على مستويات الإنتاج دون تغيير لبقية العام. ونوه بأهمية تحذيرات «أوبك» بأن نقص الاستثمار في الطاقة الإنتاجية الجديدة يهدد أمن الطاقة العالمي، حيث تمتلك «أوبك» نحو 3.5 مليون برميل من الطاقة المعطلة أو نحو 4 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي.

مشيرا إلى بيانات وكالة الطاقة الدولية التي تؤكد أن بعض أعضاء «أوبك» مثل أنجولا ونيجيريا غير قادرين على الإنتاج بما يتماشى مع حصص الإنتاج الخاصة بهم، حيث يعانون الاستثمار غير الكافي والاضطرابات التشغيلية. بدوره، ذكر أندرو موريس مدير شركة «بويري» الدولية للاستشارات أن تحالف «أوبك +» يلعب دورا قياديا في استقرار السوق وإدارة المعروض النفطي بشكل متوازن وبما يراعي مصلحة الصناعة وإنعاش الاستثمارات خاصة في مشاريع المنبع التي عانت ندرة في الأعوام الماضية، لافتا إلى أن من المقرر أن تعقد المجموعة اجتماع وزراء مراقبة الإنتاج لمراجعة أوضاع السوق في أوائل الشهر المقبل، يليه مؤتمر وزاري كامل في يونيو لمراجعة السياسة الإنتاجية لبقية العام. وأشار إلى أن الصين شهدت انتعاشا سريعا للطلب على الوقود منذ بدء عطلة رأس السنة القمرية الجديدة في 21 يناير الماضي لتقطع خطوات واسعة نحو التعافي من فترة صعبة خلال موجة وبائية غير مسبوقة في الأعوام الماضية، لكن بعض التقارير الدولية ترى أن الطريق إلى الانتعاش الاقتصادي للصين في 2023 قد يكون غير مكتمل. أما ويني أكيلو المحللة الأمريكية في شركة أفريكان إنجنيرنج الدولية، فذكرت أن موسم القيادة المرتقب في صيف هذا العام سيرفع الطلب على النفط الخام من المصافي بسبب ارتفاع هوامش التكرير، ما يحد من الضغط الهبوطي على أسعار النفط الخام حتى الربع الثاني من العام الجاري لتوفير مزيد من إمدادات الوقود. وأشارت إلى أن روسيا كانت موردا رئيسا للوقود إلى أوروبا وأدت التغييرات في تدفقات تجارة نواتج التقطير مع خفض أوروبا واردات نواتج التقطير من روسيا في الأشهر الأخيرة إلى إبقاء هوامش وقود نواتج التقطير أعلى بكثير من متوسطات الأعوام الخمسة، مشيرة إلى بيانات أمريكية ترجح زيادة الاستهلاك العالمي للوقود السائل بمقدار 1.5 مليون برميل يوميا في العام الجاري، منوهة ببقاء الصين هي المحرك الرئيس للنمو في العام الجاري بعد التخلي عن سياسة صفر كوفيد وانتعاش حركة السفر. من ناحية أخرى وفيما يخص الأسعار، تماسكت أسعار النفط خلال تعاملات أمس، بعد انخفاض أكبر من المتوقع لمخزونات الخام الأمريكية وآمال بخصوص الطلب الصيني ليتناقض ذلك مع مخاوف من أن مزيدا من الرفع الكبير والسريع للفائدة الأمريكية قد يبطئ النمو الاقتصادي ويقوض استهلاك النفط. وزادت العقود الآجلة لخام برنت سنتين اثنين إلى 82.68 دولار للبرميل، وانخفضت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط سنتا واحدا إلى 76.65 دولار للبرميل. وتراجعت العقود الآجلة للنفط الثلاثاء بأكثر من 3 في المائة وتكبدت أكبر خسارة يومية لها منذ مطلع يناير بعد تصريحات جيروم باول رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي، التي ذكر فيها أن «الفيدرالي»، سيحتاج على الأرجح إلى رفع الفائدة أكثر من المتوقع بعد بيانات قوية في الآونة الأخيرة.



فرنسا .. تراجع إنتاج الطاقة في عدة مواقع بفعل الإضرابات الاقتصادية

واصل العمال المضربون احتجاجا على التعديلات المقترحة في منظومة المعاشات في فرنسا تعطيل عمليات توصيل الوقود وخفض إنتاج الطاقة في عدة مواقع أمس.

وقالت شركة توتال إنرجيز إنه لا يجري إرسال أي وقود مجددا من مصافيها في فرنسا بسبب الإضراب، وفقا لـ«رويترز».

وأوضح ممثل إحدى النقابات في تصريحات أنه ليست هناك أي شحنات من مصفاة تابعة لوحدة إكسون موبيل في جنوب فرنسا، رغم عودة العمليات إلى طبيعتها في بورت جيروم في الشمال الغربي.

وأظهرت بيانات شركة إي.دي.إف أن الإضراب تسبب في خفض الإمداد بالطاقة 8.2 جيجاواط أو ما يعادل 13 في المائة من إجمالي الإنتاج على مستوى مواقع إنتاج الطاقة النووية والحرارية والكهرومائية.

وأظهرت بيانات من شركة آر.تي.إي، وهي شركة تشغيل شبكة الكهرباء في فرنسا، أن فرنسا لا تستورد الكهرباء في الوقت الراهن، مشيرة إلى أن المعروض المحلي يغطي حجم الطلب.

وتظهر استطلاعات الآراء أن أغلب الناخبين يعارضون خطة الرئيس إيمانويل ماكرون لمد سن المعاش القانوني عامين ليكون عند بلوغ 64 عاما، لكن الحكومة تقول إن تغيير السياسة ضروري لضمان عدم إفلاس المنظومة.

ووافق مجلس الشيوخ الفرنسي على الزيادة التدريجية لسن التقاعد من 62 إلى 64 عاما، وذلك رغم الاحتجاجات التي استمرت لأسابيع ودفعت الملايين إلى النزول للشوارع، والقيام بإضرابات معوقة.

وصوت مجلس الشيوخ لمصلحة المادة التي تقضي برفع سن التقاعد، بواقع 201 صوت إلى 115. ولا يزال يتعين موافقة مجلس النواب في البرلمان الفرنسي (الجمعية الوطنية)، على خطة الإصلاحات الخاصة بالرئيس إيمانويل ماكرون لمعاشات التقاعد، في الوقت الذي أبدى فيه نواب البرلمان مزيدا من المقاومة.

وإضافة إلى رفع سن التقاعد إلى 64 عاما، يرغب ماكرون أيضا في تعجيل زيادة فترة السداد المطلوبة من أجل الحصول على معاش تقاعدي كامل. وتقول حكومته إن الإجراءات غير الشعبية، ضرورية من أجل دعم الخطة المستقبلية.

ونددت النقابات العمالية بالخطة، وقام العاملون في مصافي النفط والمدارس والمطارات وهيئات السكك الحديدية وأماكن أخرى، بالاضراب عن العمل. واندلعت احتجاجات في عدد من المدن والبلدات في أنحاء فرنسا. وتكثفت حركة التعبئة في فرنسا احتجاجا على إصلاح نظام التقاعد المثير للجدل، الذي يريده الرئيس إيمانويل ماكرون، مع تأخر قطارات وإغلاق مدارس وإضرابات قابلة للتمديد وعدم جمع النفايات وتوقف شاحنات الوقود عند مداخل المصافي. في محاولة لدفع الحكومة للعدول عن المشروع، وقبل تمديد الإضرابات تحاول النقابات مجتمعة وقف دورة الحياة «في فرنسا». وتعد النقابات اجتماعات لاتخاذ قرار حول كيفية مواصلة التحركات. ورحب لوران بيرجيه الأمين العام لنقابة CFDT (إصلاحية) بـ«تعبئة تاريخية»، فيما أكد فيليب مارتينيز نظيره في نقابة CGT قبل انطلاق إحدى التظاهرات في باريس أنها «ستكون أقوى يوم تعبئة منذ بداية» التحركات. ويندد معارضو الإصلاح بمشروع «ظالم» يلحق الضرر بالإجراء الذين يؤدون أعمالا شاقة خصوصا. وتظهر استطلاعات الرأي رفض أغلب الفرنسيين المشروع.

في كليرمون-فيران (وسط) يتظاهر كيفن فيريرا للمرة الأولى لأنه لا يرغب في «العمل عامين إضافيين». في سن الـ30 يقول هذا الشاب الذي يعتمد على ذراعيه إنه «ليس أكيدا أنه سيعيش حتى سن 62» بالتالي «لا أتخيل الوصول إلى سن 64».

في محطة حافلات في باريس، اختلط عشرات الطلاب بأعضاء الجمعية العامة للسائقين. يقول يوري لو ميور (21 عاما) «من المهم منع تمرير هذا الإصلاح»، وإلا فإن الحكومة الفرنسية «ستحاول تمرير أي شيء كان سواء بالنسبة إلى الهجرة أو الخدمة العسكرية المصغرة التي لا ينبغي إقرارها».



أسواق النفط بعد عام من الحرب .. الأسعار تتوقف على مصدر الخام لا نوعيته

الاقتصادية

أحدث عام من الحرب في أوكرانيا والعقوبات على روسيا، تغييرات كبيرة في سوق النفط، يتوقع أن تكون طويلة الأمد، وسط آفاق غير مؤكدة، مع ترقب ارتفاع متوسط الأسعار مستقبلاً. وأوضح جيم بوركهارد مسؤول الأبحاث حول النفط في شركة إس أند بي جلوبال كوموديتي إنسايتس، أن عمل السوق بات مختلفاً بصورة جذرية على أصعدة كثيرة عما كان عليه قبل الحرب في أوكرانيا. ووفقاً لتقرير لـ«الفرنسية» أمس، أوقفت أوروبا القسم الأكبر من الإمدادات الروسية التي أعيد توجيهها إلى آسيا، واستعاضت عنها بالنفط الخام القادم بصورة رئيسة من الشرق الأوسط والولايات المتحدة. وتشتري دول آسيا ولا سيما الصين والهند النفط بثمن مخفض من روسيا المضطرة إلى تصريفه، فيما تدفع الدول التي اختارت مصادر إمداد أخرى ثمناً أعلى للنفط. وقال جيم بوركهارد في تصريحات أمس «بين روسيا وفنزويلا وإيران، بات نحو 20 في المائة من النفط العالمي مقطوعاً عن كثير من الأسواق، خصوصاً الولايات المتحدة وأوروبا.. وسعر النفط يتوقف الآن على مصدره وليس على نوعيته».

وأوضح توربيورن تورنكويست رئيس مجموعة جانفور جروب التجارية خلال مؤتمر الطاقة «سيراويبك» في هيوستن في ولاية تكساس الأمريكية أن النفط بات ينقل لمسافة أطول حتى يصل إلى المستوردين، وبالتالي «ازدادت تعريفة الشحن البحري وتبقى مرتفعة». وقال «أوروبا تشتري الآن الديزل من الشرق الأوسط والهند والصين».

ورأى خوسيه فرنانديز مساعد وزير الخارجية الأمريكي المكلف للطاقة أن «السوق تحولت، ولن تعود إلى الخلف في المستقبل المنظور».

وأوضح إريك فيرنيس رئيس قسم الاقتصاد في شركة «إيكوينور» النرويجية العامة للنفط «باتت هناك رغبة جوهرية في أوروبا حيال الطاقة الروسية، من المتوقع أن تستمر لفترة طويلة».

وأفاد بدر العطار المدير التنفيذي لشركة نفط الكويت خلال «سيراويك» بأن الشركة العامة وجدت أسواقا جديدة لإنتاجها من الكيوسين في أوروبا.

ومع البلبلة الناجمة عن النزاع في أوكرانيا، عززت منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» موقعها المحوري بين المنتجين.

وحطمت الولايات المتحدة، المنتج الأول في العالم، الأسبوع الماضي رقمها القياسي لتصدير النفط خلال أسبوع بتسجيل 5.6 مليون برميل في اليوم، أي نحو ضعف متوسطها الأسبوعي في 2021.

ورغم ذلك، يبقى الإنتاج الأمريكي أدنى بفارق كبير من مستواه ما قبل وباء كوفيد - 19. ورأى إريك فيرنيس أن «الكميات تواصل التزايد، لكن كان من الممكن أن تزداد أكثر».

وبرر هذا التباين بعزم صناعة النفط الصخري الأمريكية على تصحيح ماليتها ومعالجة النقص في المعدات والموظفين.

ومع انسحاب كل المجموعات النفطية الأجنبية من البلد تساءل فيرنيس الخبير الاقتصادي «هل ستكون روسيا قادرة على إيجاد بديل لهذه الكفاءات؟»، يضاف إلى هذه الصعوبات نقص الاستثمار المزمّن في النفط الذي يتزايد بفعل الانتقال في مجال الطاقة ويهدد بتقليص العرض.

وحذر جيم بوركهارد من أن في هذه السوق ما بعد الحرب التي تعاني الشدّمة والتوتر، «سنشهد أيضا دورات مع تقلبات كبرى في الأسعار ارتفاعا وانخفاضا، لكن نقطة الارتكاز ستكون ما بين 70 و80 دولارا للبرميل، وهو سعر أعلى مما سجل في الأعوام الـ20 أو الـ30 الماضية».



استقرار النفط وتراجع الدولار مع مخاوف الركود

الشرق الأوسط

استقرت أسعار النفط أمس الخميس بعد انخفاضها ليومين وسط تعطيل الإضرابات لإمدادات الوقود في فرنسا، وتراجع مخزونات الخام الأميركية، وهبوط الدولار، وهي عوامل عوضت تأثيرات المخاوف من التداعيات الاقتصادية لارتفاع أسعار الفائدة.

ولم تتمكن شركة «توتال إنرجيز» من إرسال أي وقود من مصافيها في فرنسا أمس بسبب الإضراب، بعد يوم من صدور بيانات أظهرت انخفاضا غير متوقع في مخزونات الخام الأميركية الأسبوع الماضي. وقال تاماس فارجا من «بي في إم» للسمسة في النفط لـ«رويترز» إن وقف عمليات التسليم من تلك المصافي، والتراجع الطفيف للدولار يحتمل أن يجتذب ذلك بعض عمليات الشراء لتغطية مراكز مكشوفة، مضيفا أن توقعات المزيد من رفع أسعار الفائدة تحد من أي مكاسب على الأرجح.

وارتفع خام برنت خمسة سنتات إلى 82.71 دولار للبرميل بحلول الساعة 13:05 بتوقيت غرينيتش، بينما ارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي ستة سنتات إلى 76.72 دولار، وهبط الخامان بين أربعة وخمسة في المائة خلال اليومين الماضيين. واستمر تأثر الأسواق بتعليقات رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي - البنك المركزي الأميركي - جيروم باول هذا الأسبوع حول احتمالية الحاجة لرفع أسعار الفائدة بأكثر من المتوقع سابقا، استجابة للبيانات القوية الأخيرة.

ومن شأن تراجع الدولار أن يجعل النفط أقل تكلفة بالنسبة للمشتريين حاملي العملات الأخرى، ودعم رغبة المستثمرين في المخاطرة. كما حصل النفط الخام على دعم من توقعات ارتفاع الطلب الصيني. ومع انخفاض واردات الصين من الخام 1.3 في المائة في أول شهرين من 2023 على أساس سنوي، فإن محللين أشاروا إلى زيادة الواردات في فبراير (شباط) كمؤشر على تعافي الطلب على الوقود بعد إلغاء الصين لقيود مكافحة (كوفيد - 19).

إلى ذلك أعلنت شركة الحفر العراقية إنجاز حفر البئر الأولى في حقل شرق بغداد الجنوبي، مشيرة إلى أن البئر هي الأولى التي تنجزها الشركة ضمن مشروع حفر 27 بئراً نفطية في حقل شرق بغداد الجنوبي. واستقر الدولار أمس بالقرب من أعلى مستوى في ثلاثة أشهر، مدعوما بالرسالة التي بثها رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي - البنك المركزي الأميركي - جيروم باول عن الحاجة إلى المزيد من رفع أسعار الفائدة وربما بوتيرة أسرع مما توقعه المستثمرون في السابق.

وانخفض اليوان بعد أن أعلنت الصين عن انخفاض التضخم بشكل لم يكن متوقعا. وانخفض مؤشر الدولار 0.1 في المائة إلى 105.44 نقطة، لكنه ظل بالقرب من أعلى مستوى في ثلاثة أشهر عند 105.88 الذي سجله أول من أمس الأربعاء. وتراجع في أحدث التعاملات 0.8 في المائة مقابل الين إلى 136.29، فيما ارتفع اليورو والجنيه الإسترليني أمامه.



السعودية وروسيا تدعمان تحالف «أوبك+» وتناقشان أزمة أوكرانيا اقتصاد الشرق

أكدت السعودية وروسيا مجدداً تعاونهما الوثيق في ما يتعلق بتحالف الدول المصدرة للنفط «أوبك+»، وذلك خلال اجتماع وزيرَي خارجية البلدين، الخميس، إذ ناقشا قضايا تخص الأزمة في أوكرانيا، وسوريا، وامدادات الحبوب.

أشار وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان إلى مناقشته مع نظيره الروسي «أهمية التنسيق المكثف بين المملكة وروسيا في ما يخص أسواق الطاقة»، كما أعرب عن «الالتزام الراسخ» لبلاده باتفاق «أوبك+».

قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، خلال مؤتمر صحفي مشترك عُقد في موسكو، إنَّ تعاون البلدين في مجال الطاقة لم يتأثر بالحرب في أوكرانيا، فيما تسعى الولايات المتحدة وحلفاؤها إلى عزل موسكو بسبب غزوها أوكرانيا من خلال فرض العقوبات وتسليح الجيش الأوكراني.

علاقات متباينة

ينعقد الاجتماع الوزاري لدول تحالف «أوبك+» مطلع يونيو. وكان الرئيس الأميركي جو بايدن قد اتهم الرياض في أكتوبر الماضي بدعم الموقف الروسي الداعي إلى خفض «أوبك+» للإنتاج، رغم مناشدات واشنطن لزيادته.

تسعى موسكو إلى الاستفادة من بلوغ العلاقات بين الولايات المتحدة والسعودية مستويات غير مسبقة من الفتور بسبب سياسات المملكة النفطية.

وتأتي زيارة وزير الخارجية السعودي إلى موسكو عقب زيارته المفاجئة كييف نهاية الشهر الماضي، في أول زيارة لمسؤول سعودي رفيع للبلاد منذ 30 عاماً.

قال الأمير فيصل، الذي شاركت بلاده في تبادل أسرى بين روسيا وأوكرانيا، إنّ السعودية سوف تواصل «البحث عن طرق للتوصل إلى حوار بين الجانبين».

تتخذ دول الخليج العربية موقفاً محايداً بين موسكو وكييف.

وعلى صعيد الأوضاع في سوريا، إذ تواصل روسيا دعمها المكثف للرئيس بشار الأسد منذ 2015، قال لافروف إنه ينبغي السماح لسوريا بالعودة إلى جامعة الدول العربية، وهي خطوة علقت عليها المملكة بأنها سابقة لأوانها.



أرامكو السعودية تضع حجر أساس أكبر مشروع بتروكيماويات في كوريا الجنوبية

الطاقة

وضعت شركة أرامكو السعودية حجر الأساس لأكبر مشروع بتروكيماويات في كوريا الجنوبية، الذي تصل استثماراته إلى 7 مليارات دولار.

شارك في حفل وضع حجر الأساس لمشروع شاهين، الذي تنفذه شركة إس أويل التابعة لعملاقة النفط السعودي، الرئيس الكوري ون سيوك يول.

وأعلنت شركة أرامكو السعودية المشروع، في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، على هامش زيارة ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان إلى سول، وفق البيانات التي اطلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

ويُعَد المشروع الاستثمار الأكبر لها على الإطلاق في كوريا الجنوبية؛ إذ يتضمن مشروع تطوير مرفق تكسير بخاري للبتروكيماويات المتكاملة بمقاييس عالمية من خلال شركة (إس أويل) باستثمارات تقدر بنحو 9 تريليونات وون (6.8 مليار دولار).

أكبر استثمار في كوريا

يُعَد مشروع أرامكو أكبر مشروع من حيث حجم الاستثمار الأجنبي في كوريا الجنوبية، وفق البيانات التي اطلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

وقالت شركة إس أويل إنها أقامت حفل وضع حجر الأساس لمشروع شاهين في مصنعها في مدينة أولسان الجنوبية الشرقية، حسبما ذكرت وكالة يونهاب الكورية. وشارك في الحفل 300 مسؤول على رأسهم الرئيس الكوري، ووزير الصناعة والتجارة والطاقة، وعمدة أولسان، والرئيس التنفيذي لشركة إس أويل حسين القحطاني، والرئيس التنفيذي لشركة أرامكو السعودية أمين الناصر.

يهدف المشروع، الذي يُعرف باسم شاهين، لاستخدام تقنية مبتكرة لأول مرة لتحويل النفط الخام إلى مواد أولية للبتروكيماويات، وسيمثل ذلك أول تسويق لتقنية تحويل النفط الخام إلى كيماويات بالتكسير الحراري من أرامكو السعودية ولوموس تكنولوجيز؛ ما يزيد من إنتاج البتروكيماويات ويقلل تكاليف التشغيل. ويأتي المشروع بعد استثمار سابق بقيمة 4 مليارات دولار في المرحلة الأولى من مشروع توسعة البتروكيماويات الذي اكتمل في عام 2018.

التعاون السعودي الكوري

وجه الرئيس يون التهنئة للشركة ببدء مشروع شاهين، واصفاً إياه بأنه إنجاز تمثيلي في التعاون الاقتصادي الكوري-السعودية، معبراً عن دعمه وتشجيعه لقفزة جديدة لشركة إس أويل ومدينة أولسان.

وتبلغ تكلفة مشروع شاهين، مشروع المرحلة الثانية للبتروكيماويات الذي تنفذه إس أويل، نحو 9.3 تريليونات وون (7 مليارات دولار) لإنشاء منشآت البتروكيماويات؛ بما في ذلك وحدة التكسير البخاري في مدينة أولسان.

ومن المتوقع أن يستكمل المشروع لبناء المنشآت في مجمع أونسان الصناعي في أولسان، بحلول يونيو/حزيران عام 2026. وسيبني مشروع شاهين منشأة تكسير بالبخر ووحدات أخرى لإنتاج المواد الأولية البتروكيماوية مثل الإيثيلين والنافتا للبلاستيك والراتنجات الاصطناعية الأخرى.

ومن المتوقع أن يؤدي مشروع شاهين دوراً محورياً في تنويع أعمال شركة إس أويل التي تركز على زيت الوقود؛ إذ سترتفع حصة البتروكيماويات من 12% حالياً إلى 25% في محفظة الأعمال للشركة عند استكمال المشروع.

استثمارات ضخمة لأرامكو

يمثل مشروع شاهين أكبر استثمار على الإطلاق في كوريا الجنوبية من قبل شركة أرامكو السعودية التي هي أكبر مساهم في شركة إس أويل.

ويبلغ إجمالي الاستثمار بما في ذلك 4.8 تريليون وون في عام 2018 في مشروع المرحلة الأولى لإنشاء المنشآت لتكرير النفط والبتروكيماويات، 14 تريليون وون (10.59 مليار دولار). وقال الرئيس التنفيذي لإس أويل حسين القحطاني: «خطونا الخطوة الأولى في رحلة طويلة مع الاعتقاد بأن الوقت الحالي هو أفضل وقت للاستثمار في الاستعداد للمستقبل». وأضاف: «سيعمل مشروع شاهين على تعزيز جهودنا لدفع النمو المبتكر عبر سلسلة القيمة التجارية بالإضافة إلى توسيع محفظة أعمالنا إلى البتروكيماويات»، حسبما ذكرت وكالة يوناهاپ.

ومن المتوقع أن يبث مشروع شاهين زخمًا على مدينة أولسان، والصناعات التصنيعية بشكل شامل؛ إذ قالت إس أويل إن المشروع سيخلق 17 ألف فرصة عمل يوميًا كحد أقصى في ذروة عملية البناء وبعد اكتمال المشروع، سيوفر أكثر من 400 وظيفة منتظمة وقيمة مضافة للاقتصاد تبلغ 3 تريليونات وون (2.27 مليار دولار).

الطلب على البتروكيماويات

من المنتظر أن يزيد المشروع استقرار العرض والطلب للمواد الخام في صناعة البتروكيماويات للبلاد، ويرفع بمقدار أكثر من الضعف القدرة الإنتاجية للإيثيلين في مدينة أولسان.

وقالت إس أويل إن تقنية «تي سي 2 سي» TC2C التي تحول النفط الخام إلى كيماويات للتكسير البخاري، تسهم في تخفيض انبعاثات الكربون.

ومن المقرر أن تكون للمشروع القدرة على إنتاج ما يصل إلى 3.2 مليون طن من البتروكيماويات سنويًا، ويشمل منشأة لإنتاج بوليمرات عالية القيمة؛ إذ يُتوقع أن يعمل مرفق التكسير البخاري على معالجة المنتجات الثانوية الناتجة من معالجة الخام؛ بما في ذلك النافثا والغاز الخارج من المصفاة، لإنتاج الإيثيلين، وهو لبنة بتروكيماوية تُستخدم في صنع آلاف العناصر اليومية، وسينتج المشروع أيضًا البروبيلين والبوتاديين والمواد الكيميائية الأساسية الأخرى.



قطاع النفط السعودي يدعم الناتج المحلي للمملكة بـ430 مليار دولار

الطاقة

أظهرت بيانات رسمية قفزة كبيرة في إسهام قطاع النفط السعودي خلال 2022 في الناتج المحلي، ما دعّم نمو اقتصاد المملكة بنسبة 8.7%.

وكشف تقرير الهيئة العامة للإحصاء حول الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات الحسابات القومية للربع الرابع من عام 2022، عن أن قطاع النفط والغاز في السعودية دعّم الناتج المحلي بنحو 430 مليار دولار خلال العام الماضي. وأظهر التقرير -الذي اطلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة- أن قطاع النفط السعودي أسهم بنحو 1.608 تريليون ريال (430 مليار دولار) في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة. وأعلنت الهيئة العامة للإحصاء أن الناتج المحلي الإجمالي بلغ أكثر من تريليون دولار أميركي في عام 2022، وهي المرة الأولى التي يحقق فيها الناتج المحلي الإجمالي في المملكة هذه القيمة الإجمالية مدعومًا بتنوع الأنشطة التي أسهمت في تحقيقه.

أداء قطاع النفط في السعودية

حققت جميع الأنشطة الاقتصادية معدلات نمو إيجابية خلال عام 2022، إذ بلغت نسبة إسهام أنشطة النفط الخام والغاز الطبيعي 32.7%، تليها أنشطة الخدمات الحكومية بنسبة 14.2%، تليها أنشطة الصناعات التحويلية ما عدا تكرير النفط بنسبة 8.6%، ثم أنشطة تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق بنسبة إسهام قدرها 8.2%. ودعّم قطاع النفط السعودي اقتصاد المملكة لتحقيق أعلى معدلات النمو بين دول مجموعة العشرين خلال 2022 رغم الظروف والتحديات الاقتصادية المعقدة التي تعيشها دول العالم، متجاوزًا بذلك توقعات المنظمات الدولية التي بلغت في أقصى تقديراتها 8.3%.

وأظهر التقرير نمو الناتج المحلي الحقيقي لأنشطة قطاع النفط السعودي خلال الربع الرابع 2022، بنسبة 6.1% مقارنةً بما كان عليه في المدة نفسها من العام السابق 2021.

وخلال الربع الرابع من 2022، بلغ إجمالي الناتج المحلي لقطاع النفط في السعودية نحو 352.598 مليار ريال، بنسبة نمو 25.4% عن المدة نفسها من 2021 التي سجلت 281.280 مليار ريال.

قفزة كبيرة

أسهم قطاع النفط السعودي بنحو 34.4% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للمملكة خلال الربع الرابع الذي سجل 1.023 تريليون ريال.

وسجل الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة النفطية ارتفاعاً كبيراً من 919.929 مليار ريال خلال 2021 إلى 1.608 تريليون ريال في 2021.

* (الدولار يعادل 3.75 ريالاً سعودياً)

وكانت قيمة صادرات النفط السعودي قد سجلت أعلى مستوى منذ 10 سنوات، مدعومة بقفزة سعر البرميل في السوق العالمية خلال العام الماضي.

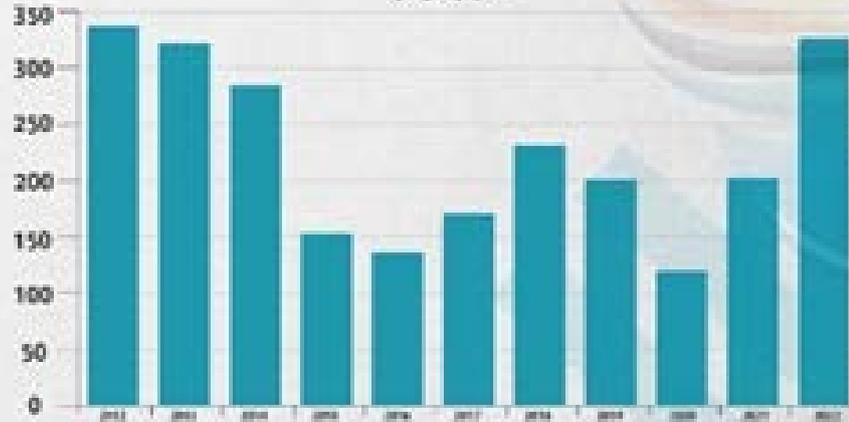
وحققت إيرادات صادرات النفط السعودي في 2022 نسبة نمو سنوية بلغت 61.42%، لتصل إلى أعلى مستوى لها منذ 2012.

وبحسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء في المملكة، ارتفعت قيمة صادرات النفط السعودي خلال العام الماضي إلى 326.16 مليار دولار، مقابل 202.05 مليار دولار في 2021.

الإنفوغرافيك التالي -من إعداد منصة الطاقة المتخصصة- يرصد أداء صادرات النفط السعودي خلال 2021:

إيرادات صادرات النفط السعودي

قيمة الصادرات على أساس سنوي
مليار دولار



الطاقة
SAGIA

قيمة الصادرات على أساس شهري

2022

2021

22.26

13.55

يناير

24.20

12.24

فبراير

30.13

13.62

مارس

29.26

13.12

أبريل

30.98

15.07

مايو

31.37

16.16

يونيو

30.43

18.01

يوليو

28.50

17.78

أغسطس

26.71

18.63

سبتمبر

25.53

21.89

أكتوبر

23.99

21.46

نوفمبر

22.80

20.52

ديسمبر

مليار دولار

* الدولار الأمريكي

=

3.75 ريالاً سعودياً

* إجمالي الإيرادات يقفز

61.4% في 2022

General Authority for
Statistics/GSA, 2023 & Attaqat, 2023



@Attaqat2



Attaqat SM



attaqat.net

وزيرة الطاقة الأميركية: أصبحنا قوة لا غنى عنها بمجال الطاقة

سكاي نيوز عربية

أشادت وزيرة الطاقة الأميركية، جينيفر غرانهولم، بأداء المديرين التنفيذيين للشركات العاملة في قطاع الطاقة، وتحديدًا بسبب سعيهم لزيادة الإنتاج، واصفة إياهم بـ«أصحاب الرؤية الإبداعية» في الصناعة، وهي خطوة تهدف لتخفيف التوترات بين إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن ومنتجي الوقود الأحفوري.

وقالت غرانهولم في كلمة خلال مؤتمر «أسبوع سيرا» للطاقة في ولاية هيوستن الأميركية: «لقد أصبحت الولايات المتحدة في هذا العام قوة عالمية لا غنى عنها في مجال الطاقة وخاصة لحلفائنا».

وكان بايدن قد انتقد في تصريحات سابقة الأرباح الضخمة التي حققتها شركات الطاقة خلال العام الماضي، كما انتقد أداء الشركات الضعيف فيما يتعلق بالاستثمار في عمليات زيادة الإنتاج، موضحاً أن الشركات استفادت في المقابل بـ«مكاسب مفاجئة من الحرب».

ورغم دعمه الكبير في مجال التحول بالطاقة، إلا أن الرئيس الأميركي قد أكد أن العالم سيظل «بحاجة إلى النفط والغاز لبعض الوقت»، وذلك خلال خطابه عن حالة الاتحاد في شهر فبراير.

وقالت غرانهولم: «نحن نعلم أن النفط والغاز سيظلان جزءاً من مزيج الطاقة لدينا لسنوات قادمة».

وأضافت: «حتى أجراً التوقعات حول مستقبل الطاقة النظيفة تشير إلى أننا في منتصف القرن سنستخدم الوقود الأحفوري الخفيف». وجاء خطاب غرانهولم في وقت تقوم فيه الولايات المتحدة بسن قوانين تدعم البنية التحتية في أميركا، وذلك بعد إقرار الحكومة الأميركية بسن قانون «مكافحة التضخم»، واللذين سيوفران معاً مئات المليارات من الدولارات لمشاريع الطاقة النظيفة والمناخ في أكبر اقتصاد بالعالم.

وقالت غرانهولم: «إذا جمعنا كل المعطيات معاً، فسترى أن إدارة بايدن-هاريس جعلت من الولايات المتحدة أكثر جاذبية لتكنولوجيا الطاقة الجديدة وإزالة الكربون».

«سيمنس للطاقة» للعربية: السعودية ستشهد طرح مشاريع جديدة للطاقة بقدرة 7 غيغاواط

العربية

قال عضو مجلس الإدارة التنفيذي في «سيمنس للطاقة» كريم أمين، في مقابلة مع «العربية»، إن منطقة الخليج تشهد توسعا في مشاريع الطاقة المتجددة خلال الفترة الحالية.

وأوضح أن «سيمنس» تنافس على مشاريع جديدة للطاقة في المملكة العربية السعودية، ضمن حزمة من المقرر طرحها بالمملكة بقدرة 7 غيغاواط لطاقة الرياح أو الغاز، وذلك في إطار رؤية المملكة 2050 والتي تتضمن وضعها على خارطة العالم في إنتاج الطاقة النظيفة والمتجددة وإنتاج الهيدروجين الأخضر.

وأضاف أن «سيمنس» تعمل على زيادة الطاقة الإنتاجية للكهرباء في العراق بـ 15 غيغاواط تُعادل 50٪ من الطاقة المنتجة حالياً وتقوية شبكات النقل والتوزيع، قائلاً: «العراق قد يستثمر 450 مليون دولار بمشاريع التقاط الغاز المصاحب.. لدينا مشروعان لالتقاط الغاز وتحويله لطاقة نظيفة».

وأوضح أن الحرب الروسية الأوكرانية كانت بمثابة ناقوس خطر دفعت أوروبا لتسريع خطواتها نحو الطاقات النظيفة وبخاصة طاقة الرياح، والهيدروجين، وهو ما يدعم أن تلعب المنطقة العربية دوراً محورياً في إنتاج الهيدروجين الأخضر ومشروعات الربط الكهربائي بين الدول.

شكراً